

والقول بان ثني عشر وعشرين
 او بضع عشر وثلاثية دون اثني عشر
 او بضع عشر في الاصح فيها والعلم فيه للضرورة
 وابقى الجويني قال والكعبى بل نظري لكن المعنى
 عند امام الحرمين الوقت له حقا على مقدمات حاصله
 لا الاحتمال بعده للنظر والامدعى الوقف للتعبير
 ان عن عيان اخبروا ولا فاشترطنا بعم الكلا
 ثم الاصح ان علمه استلزم اعظم جمع والقرائن تختلف
ش من المطوع بصدقه خبر الصادق اى الله تعالى لانه عن الكذب
 ورسوله بصدقه عن الكذب وما علم بالضرورة كقولنا الواجب
 الاضيق او الاستدلال كقولنا العالم حادث كما زدتها في النظم وبعض
 المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم على الابهام والخبر المتواتر وهو ما
 نقله جميع يمتنع عادة نواظهم على الكذب عن محسوس فان اتفق
 الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظ او في المعنى فقط فهو المعنى
 كما اذا خبروا احد عن حاتم انه اعطى دينارا وآخر انه اعطى فرسا
 وآخر انه اعطى بعيرا وهكذا فمتفق على المعنى وهو الدعاء
 الدال على الوجود وان لم يتفقوا على القضا بالخاصة ومن امثلة ذلك
 في الحديث احاديث مرفوع اليدي في الدعاء ولا عبرة بانفاقهم علم عقول
 لجوانب الغاطية كخبر الفلاسفة بقدوم العالم بل لا بد ان يكون علما
 مرسا كما باحدى الحواس الخمس واليه هو على انه لا يشترط فيه عدد
 معين بل ضابط ذلك حصول العلم ففى افاد خبرهم العلم من غير

قصة

قربة انضمت اليه فهو متواتر مستحب الشرائط السابقة من كونه خبر
 جعي وكونهم بحيث يمتنع نواظهم على الكذب وكونه عن محسوس
 والاقوال واخلاف انه يكفى في عدة الشائنة وفي الاربعة منه هبان
 اصحها لا يكفى ايضا وعليه الشافعي والقاضي ابو بكر لا يحتاجهم الى
 التزكية فيما لو شهدوا بالزفا فلا يفيد قولهم العلم وما زاد على
 الاربعة صالح للاكفاء به من غير ضبط بعد معين لكن توقف
 القاضي ابو بكر في الخمسة وقال الاصل في اقله عشرة وهذا الذي
 اختارها اول مجموع الكثرة وما دونها آحاد وعلى ذلك شرطت
 في كتابي الاثر هائل المتناثر في الاخبار المتواترة يخرج ما رواه من
 الصحابة عشرة فالكثرة وقيل اقله اثني عشر كعدد النقباء الذين اسلم
 موسى ليعلمهم باحوال الجبارين وقيل اقله عشرة لوقوله تعالى
 ان يكن منكم عشرة من صابرون وقيل اربعون لقوله تعالى يا ايها
 النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا حينئذ اربعين
 وقيل سبعون عدة اصحاب موسى الذين اختارهم من قومه وقيل
 ثلاثمائة وبضعة عشر عدة اهل بيته واصحاب طالوت لان كل
 ما ذكر من العدد المذكور في الادلة المذكورة افاد العلم بالاخبار بحال
 الجبارين في الاول وبتواتر الواقعة في الاخير وبما عندهم من الصبر
 الثاني ومن الضر للنبي صلى الله عليه وسلم في الثالث وبما سمعوا
 من كلامه تعالى لتبليغ قومهم في الرابع وكون كل ما ذكر في القضايا
 المذكورة على العدد المذكور وليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب
 مثل ذلك واجب بالمنع ولا يشترط في المتواتر اسلام رواه ولا عدم

الحام